Fayoum Journal of Agricultural Research and Development
ISSN:1110-7790
ONLINE ISSN:2805-2528

An economic study for sustainable development and indicators of agricultural competitiveness between Egypt and Sudan

Shrouq O. A. Al-Sayed[1,*], Mohamed S. Saeed[1], Ezzat Sabra[2], Yahya M. A. Othman[3]

[1]Department of Economic Studies and Agricultural Development, Institute of Research and Strategic Studies of the Nile Basin Countries, Fayoum, Egypt
[2]Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Beni Suef University, Beni Suef, Egypt
[3]Agricultural Economics Research Institute, Agricultural Research Center, Egypt

دراسة اقتصادية للتنمية المستدامة ومؤشرات القدرة التنافسية الزراعية بين مصر والسودان

المستخلص

استهدفت هذه الدراسة: دراسة مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية في دولة السودان، وكذلك قياس مؤشرات التنافسية للتبادل التجاري الزراعي بين السودان وأهم الشركاء التجاريين بدول حوض النيل، بالإضافة إلى تحليل أهم نقاط القوة والضعف والفرص والإمكانيات المتاحة، والتي تزيد من فرص التبادل التجاري الزراعي بين مصر والسودان، ولتحقيق هذه الاهداف قد اعتمدت الدراسة على الأسلوبين الوصفي والكمي في تحليل، وعرض البيانات، واستخلاص النتائج، التي تفيد في معالجة مشكلة الدراسة، والمتمثلة في قياس مؤشرات التنمية المستدامة من خلال تحليل السلاسل الزمنية، بالإضافة لقياس كفاءة التجارة الخارجية الزراعية للسودان، باستخدام بعض مؤشرات التنافسية، وكذلك تحليل نموذج (أهم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات) (SWOT Model) ومن ثم محاولة استثمار نتائج تلك التقديرات، وتوظيفها لتحقيق التنمية المستدامة، وتعظيم حجم التبادل التجاري الزراعي الإجمالي للسودان. وقد تمثلت اهم النتائج فيما يلي:

١. بلغ متوسط الدخل القومى نحو 59.32 مليار دولار، كما تبين انخفاض الدخل القومى الإجمالي للسودان بنحو 2.87 مليار دولار. بينما قدر متوسط نصيب الفرد منه نحو 1538 دولار، كما اتضح انخفاضه بنحو 110 مليون دولار خلال الفترة (2010-2022).

٢. بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي نحو 65.68 مليار دولار، كما تبين انخفاضه بنحو 3.54 مليار دولار لنفس الفترة، بينما قدر متوسط نصيب الفرد منه نحو 1707 دولار، كما تبين انخفاضه بنحو 130 دولار سنويا.

٣. بلغ مؤشر التنوع السلعي للصادرات نحو 0.096 الأمر الذي يشير إلى وجود تنوع في الهيكل السلعي بين صادرات السودان من محصول القطن، وبين الهيكل السلعي لنفس المحصول بالسوق المصري، مما يشير لوجود ميزة تنافسية للقطن السوداني بالسوق المصري.

٤. تقترب قيمة مؤشر التنوع السلعي للواردات لمتوسط الفترة (2021-2023) من الصفر، حيث بلغت نسبتها نحو 0.001، مما يشير لوجود تنوع أكبر لواردات القطن المصري بأسواق السودان

٥. بلغ مؤشر التركز الجغرافي للصادرات نحو 48.99%، مما يدل على أن هناك تركزًا جغرافيًا عاليًا لصادرات القطن السوداني داخل السوق المصري، وعليه، فإنه لابد الحفاظ على تلك السوق الهامة والعمل على زيادة النصيب السوقي بها.

٦. بلغ مؤشر التركز الجغرافي للواردات نحو 5.48%، مما يدل على أن واردات السودان من القطن المصري تتوزع على عدد كبير من الدول ولا تقتصر تلك الواردات على دولة مصر فقط، مما يحد ويقلل من أخطار الاحتكار والتحكم في الأسواق.

الكلمات الدالة: دول حوض النيل، السودان، التنمية المستدامة، القدرة التنافسية، SWOT.

*Corresponding author's e-mail address: shrwqalsary@gmail.com
Submit date: 25-11-2024
Revise date: 26-12-2024
Accept date: 29-12-2024

1. المقدمة والمشكلة البحثية

حدثت تحولات كبيرة في مفهوم التنمية المستدامة عبر الزمن، ونتيجة لذلك فان المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة، منها مقاييس النمو الاقتصادي والمؤشرات الاجتماعية.**(الدراجى، 2022)** فهناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية، حيث أن تطور الخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية. فاضحي من المسلم به استناداً إلى العديد من الدراسات والتقارير أن الفروقات في المؤشرات الصحية بين الدول وبين المجموعات المختلفة داخل الدولة الواحدة ما هي إلا انعكاسات للفروقات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.وعليه اعتبرت هذه المؤشرات مقياساً لمخرجات التنمية الشاملة، فالاهتمام بمؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات الصحة والبيئة في دوله السودان **(الحسن، 2012)**، فإن السودان أولى من غيره بمحاولات ترقية هذه المؤشرات ورفع مستواها. وتستخدم المؤشرات في رسم السياسات، كما تجسد المؤشرات أيضا القيم التي يتعين إدراجها في تلك السياسات **(دخري، 2008)**، تتمثل مشكلة البحث في التحديات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي تواجهها دولة السودان في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التبادل التجاري. إن هذه المشكلات قد تؤدي إلى تدهور البيئة نتيجة لزيادة الأنشطة الاقتصادية غير المستدامة، مثل التصنيع الملوث والزراعة غير المنظمة، مما يعيق قدرة البلاد على الحفاظ على مواردها الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة .

وتتمثل المشكلة البحثية في:ان نقص الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار، بالإضافة إلى ضعف الاقتصاد، يحد من القدرة على توجيه الاستثمارات نحو أنماط تنموية أكثر استدامة، كما تؤثر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية سلباً على التبادل التجاري، مما يؤدي لانخفاض تنوع الصادرات من مصر والسودان، حيث تقتصر الصادرات غالباً على بعض المنتجات الزراعية أو المواد الخام، مما يحد من القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، كما أن التقلبات في الإنتاجية الناتجة عن المشكلات الاقتصادية تؤدي إلى عدم استقرار في الإمدادات التجارية بين البلدين، مما يقلل من فعالية التبادل التجاري ويزيد من المخاطر المرتبطة به. وعندما تواجه البلدان مشكلات اقتصادية واجتماعية، غالباً ما تتركز جهودها على معالجة هذه القضايا.

2. الأهداف البحثية

١- دراسة مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية في دولة السودان.

٢- قياس مؤشرات التنافسية للتبادل التجاري الزراعي بين السودان وأهم الشركاء التجاريين بدول حوض النيل.

٣- تحليل نقاط القوة والضعف للتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات الزراعية للسودان.

3. النتائج ومناقشتها

1.3. مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية لدولة السودان للفترة (2010-2022)

تعتبر مؤشرات التنمية الاقتصادية أدوات هامة تساعد المستثمرين وصانعي السياسات على اتخاذ قرارات مستنيرة، وتوفر معلومات حول صحة الاقتصاد، بما في ذلك اتجاهات الإنتاج والتوظيف والتضخم، وإعداد تنبؤات حول الاتجاهات الاقتصادية المستقبلية، حيث تلعب دورًا مهمًا في تحليل الأداء الاقتصادي واتخاذ القرارات الاستثمارية، **(توتو، 2021)** وفيما يلي عرض لبعض تلك المؤشرات:

المؤشرات الاقتصادية لدولة السودان للفترة (2010-2022):

1.1.3.الدخل القومى الإجمالي: من بيانات الجدول 1، اتضح أن متوسط الدخل القومى لدولة السودان خلال فترة الدراسة (2010-2022) قدر بنحو 59.32 مليار دولار، حيث بلغ حده الأدنى نحو 28.18 مليار دولار عام 2020 تمثل نحو 3.94% من إجمالي الدخل القومى لدول حوض النيل، بمعدل تغير قدر بنحو 0.31%، وقد بلغ الحد الأعلى نحو 98.72 مليار دولار عام 2017، تمثل نحو 14.45% من إجمالي الدخل القومى لدول حوض النيل، بمعدل تغير قدر بنحو 0.15%. ومن نتائج المعادلة 1 بالجدول 2، لمعدل الدخل القومى اتضح أنها غير معنوية، وتتسم بالاستقرار النسبى وتدور حول متوسطها الحسابى بقيمة بلغت نحو 2.87 مليار دولار، الأمر الذي يشير إلى عدم تأثر قيمة الدخل القومى فى تلك القيم يرجع لعوامل أخرى.

جدول 1. تطور المؤشرات الاقتصادية للدخل القومي الإجمالي المحلي لدولة السودان للفترة (2010-2022)

السنوات	الدخل القومى (مليار دولار)	إجمالي دول حوض النيل	(%) من إجمالي دول حوض النيل	معدل التغير السنوي (%)	نصيب الفرد من الدخل القومى (دولار)	معدل التغير السنوي (%)
2010	62.35	413.80	15.07	-	1848	-
2011	64.75	463.53	13.97	0.04	1881	0.02
2012	59.95	499.79	12.00	-0.07	1705	-0.09
2013	61.97	547.10	11.33	0.03	1722	0.01
2014	69.73	607.46	11.48	0.13	1885	0.09
2015	74.58	644.54	11.57	0.07	1954	0.04
2016	86.05	681.99	12.62	0.15	2185	0.12
2017	98.72	683.02	14.45	0.15	2427	0.11
2018	58.46	660.37	8.85	-0.41	1392	-0.43
2019	40.76	670.29	6.08	-0.30	943	-0.32
2020	28.18	715.10	3.94	-0.31	634	-0.33
2021	29.87	814.95	3.67	0.06	654	0.03
2022	35.82	928.40	3.86	0.20	764	0.17
المتوسط	**59.32**	**640.79**	**9.91**	**0.66**	**1538**	**-0.05**

*معدل التغير = ((القيمة فى سنه المقارنة – القيمة فى سنه الاساس)) / القيمة فى سنه الاساس).

المصدر: جمعت وحسبت من جدول 1 بالملاحق.

2.1.3. نصيب الفرد من الدخل القومى فى دولة السودان: باستعراض بيانات الجدول 1، اتضح تذبذب نصيب الفرد من الدخل القومى المحلي للفترة (2010-2022)، حيث قدر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى نحو 1538 دولار لنفس الفترة، بحد أدنى بلغ نحو 634 دولار عام 2020، بمعدل تغير متناقص بلغ نحو 0.33%، وحد أعلى بلغ نحو 2427 دولار عام 2017، بمعدل تغير قدر بنحو 0.11%. كما اتضح من نتائج المعادلة 2 من الجدول 2 أن نصيب الفرد من الدخل القومى قد تناقص 3.27 مليون دولار، خلال الفترة (2010-2022)، وقد قدرت قيمه R^2 بنحو0.49، مما يشير إلى أن 49% من التغير فى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالسودان يعود للتغيرات التى يعكسها عامل الزمن، وتشير قيمة (F) لصلاحية النموذج المستخدم فى الصورة الخطية وملائمته لطبيعة البيانات الإحصائية للظاهرة موضع الدراسة، حيث بلغت نحو 10.72.

جدول ٢. تقدير الاتجاه الزمني العام للدخل القومي الإجمالي المحلي للفترة (2010-2022)

المؤشر	المعادلة	R^2	F
الدخل القومى الإجمالي	Y= 79.42-2.87X (-2.06)	0.27	4.24
نصيب الفرد من الدخل القومى	Y=8.73- 3.27X (-3.27)***	0.49	10.72

حيث تعني: ** معنوية عند 0.05، *** معنوية عند 0.01.

المصدر: بيانات الجدول (1).

3.1.3. الناتج المحلي الإجمالي: من بيانات الجدول 3، اتضح ان متوسط الناتج المحلي لدولة السودان للفترة (2010-2022)، قد بلغ نحو 65.68 مليار دولار، بلغ حده الأدنى نحو 27.03 مليار دولار عام 2020، ويمثل نحو 3.45% من إجمالي الناتج المحلي لدول حوض النيل، بمعدل تغير متناقص بلغ نحو 0.16%، فى حين بلغ حده الأعلى نحو 129.72 مليار دولار عام 2017، ويمثل نحو 19.19% من إجمالي الناتج المحلي لدول حوض النيل، بمعدل تغير قدر بنحو 0.26%. ومن نتائج المعادلة 1، بالجدول 4 لمعدل الناتج المحلى اتضح أنها غير معنوية، وتتسم بالاستقرار النسبى وتدور حول متوسطها الحسابى بقيمة بلغت نحو 65.68 مليار دولار، الأمر الذي يشير إلى عدم تأثر قيمة الناتج المحلى فى تلك القيم يرجع لعوامل أخرى.

جدول 3. تطور المؤشرات الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي والتضخم بالسودان للفترة (2010-2022)

السنوات	الناتج المحلي (مليار دولار)	إجمالي دول حوض النيل (مليار دولار)	(%) من دول حوض النيل	معدل التغير السنوي (%)	نصيب الفرد من الناتج المحلي (دولار)	معدل التغير السنوي (%)	التجارة الخارجية (%) من الناتج المحلي	التضخم (%) سنويا	معدل التغير السنوي (%)
2010	74.15	471.47	15.73	-	2198	-	32.73	12.98	-
2011	78.4	505.61	15.51	0.06	2278	0.04	27.51	18.1	-0.16
2012	63.2	560.21	11.28	-0.19	1797	-0.21	21.86	35.56	-0.21
2013	66.03	599.76	11.01	0.04	1835	0.02	26.86	36.52	0.23
2014	76.82	649.71	11.82	0.16	2076	0.13	20.85	36.91	-0.22
2015	84.98	690.39	12.31	0.11	2226	0.07	18.38	16.91	-0.12
2016	102.94	711.94	14.46	0.21	2614	0.17	15.28	17.75	-0.17
2017	129.72	675.90	19.19	0.26	3189	0.22	17.83	32.35	0.17
2018	32.33	621.20	5.20	-0.75	770	-0.76	21.87	63.29	0.23
2019	32.34	708.40	4.57	0.00	748	-0.03	26.12	50.99	0.19
2020	27.03	784.39	3.45	-0.16	608	-0.19	9.96	163.26	-0.62
2021	34.23	860.22	3.98	0.27	750	0.23	4.13	359.09	-0.59
2022	51.66	964.33	5.36	0.51	1102	0.47	2.7	138.81	-0.35
المتوسط	**65.68**	**677.19**	**9.70**	**0.27**	1707	**0.17**	**15.69**	**44.73**	**6.01**	**-0.46**

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (2،3،4) بالملاحق

4.1.3. نصيب الفرد من الناتج المحلي فى دولة السودان: باستعراض بيانات الجدول 3، تبين أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي قد بلغ نحو1707 دولار للفترة (2010-2022)، كما اتضح تذبذب نصيب الفرد من الناتج المحلي بين حد أدنى بلغ نحو 608 دولار عام 2020، بمعدل تغير متناقص عن عام 2019 بلغ نحو 0.19%، وحد أعلى بلغ نحو 3189 دولار عام 2017، بمعدل تغير قدر بنحو 0.22%. ومن نتائج المعادلة 2 بالجدول 4 تبين تناقص نصيب الفرد من الناتج المحلي بنحو 2.58 دولار سنويا، خلال الفترة (2010-2022)، وقد قدرت قيمه R^2 بنحو 0.37، مما يشير إلى أن 37% من التغير فى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالسودان يعود للتغيرات التى يعكسها عامل الزمن، وتشير قيمة F لصلاحية النموذج المستخدم فى الصورة الخطية، وملائمته لطبيعة البيانات الإحصائية للظاهرة موضع الدراسة، حيث بلغت نحو 6.66.

5.1.3. الأهمية النسبية للتجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي المحلي: تعرف التجارة الخارجية: بأنها مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات مُقاسة كحصة من إجمالي الناتج المحلي **(سليمان، 2022)**، ومن بيانات الجدول 3 تبين أن المتوسط الهندسي للتجارة الخارجية للسودان قدر بنحو 15.69% من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2022)، بحد أدنى بلغ نحو 2.70%، بمعدل تغير متناقص قدر بنحو 0.35% من إجمالي الناتج المحلي عام 2022، فى حين بلغ الحد الأعلى نحو 32.73% من إجمالي الناتج المحلي عام 2010.

ومن نتائج المعادلة 3 بالجدول 4 تبين أن تناقص نسبة التجارة الخارجية من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي للسودان بنحو 1.89%، خلال الفترة (2010-2022)، كما بلغت قيمه R^2 نحو 0.67، مما يشير إلى أن 67% من التغير في التجارة الخارجية للسودان يعود للتغيرات التى يعكسها عامل الزمن، وتشير قيمة F لصلاحية النموذج المستخدم فى الصورة الخطية وملائمته لطبيعة البيانات بالنموذج.

6.1.3. التضخم: يشير مفهوم التضخم إلى الارتفاع المستمر فى المستوى العام للأسعار فى دولة ما، والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينه، ومن استعراض نتائج جدول (3) اتضح ان المتوسط الهندسى لمعدل التضخم المحلي للفترة (2010-2022) قدر بنحو 44.73%، حيث بلغ حده الأدنى نحو 12.98% عام 2010، فى حين بلغ حده الأقصى نحو 359.09% عام 2022، بمعدل تغير متناقص قدر بنحو 0.61%. ومن نتائج المعادلة 4 بالجدول 4 تبين ارتفاع معدل التضخم بالسودان بنحو 16.93% سنويا، خلال الفترة (2010-2022)، الأمر الذي يشير لارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بانخفاض الإنتاج لنفس الفترة، وقد قدرت قيمه R^2 بنحو 0.67، مما يشير إلى أن 67% من التغير فى معدل التضخم بالسودان يعود للتغيرات التى يعكسها عامل الزمن،

وتشير قيمة F لصلاحية النموذج المستخدم فى الصورة الخطية وملائمته لطبيعة البيانات الإحصائية للظاهرة موضع الدراسة، حيث بلغت نحو 9.39.

جدول٤. تقدير الاتجاه الزمني العام للناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم المحلي للفترة (2010-2022)

المؤشر	المعادلة	R^2	F
١. **الناتج المحلي الإجمالي**	Y= 90.51-3.54X (-1.68)	0.20	2.85
٢. **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**	Y= 6.50-131.22X (-2.58)**	0.37	6.66
٣. **الأهمية النسبية للتجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي**	Y=32.12-1.89X (-4.73)*	0.67	22.41
٤. **معدل التضخم**	Y=-42.97+16.93X (3.06)**	0.67	9.39

حيث تعني: * معنوية عند 0.05، ** معنوية عند 0.01.

المصدر: بيانات الجدول (3).

7.1.3. صادرات السلع والخدمات: من بيانات الجدول 5، اتضح ان متوسط معدل صادرات السلع والخدمات للفترة (2010-2022) قدر بنحو 3.37 مليار دولار، كما بلغ حده الأعلى نحو 10.3 مليار دولار عام 2010، تمثل نحو 10.85% من إجمالي صادرات دول حوض النيل، كما بلغ حده الأدنى نحو 0.77 مليار دولار عام 2021، تمثل نحو 0.72% من إجمالي صادرات دول حوض النيل، بمعدل تغير متناقص بلغ نحو 0.45%. ومن نتائج المعادلة 1 بالجدول 6 تبين ان معدل صادرات السلع والخدمات يتناقص بنحو 0.54% من إجمالي الناتج المحلي للسودان خلال الفترة (2010-2022)، وقد قدرت قيمه R^2 بنحو 0.66، مما يشير إلى أن 66% من التغير فى صادرات السودان يعود للتغيرات التى يعكسها عامل الزمن، وتشير قيمة F لصلاحية النموذج المستخدم فى الصورة الخطية وملائمته لطبيعة البيانات الإحصائية للظاهرة موضع الدراسة، حيث بلغت نحو 21.68.

جدول 5. المؤشرات الاقتصادية لصادرات وواردات للسودان للفترة (2010-2022)

السنوات	صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)	إجمالي دول حوض النيل	% من دول حوض النيل	معدل التغير السنوي	واردات السلع والخدمات (مليار دولار)	إجمالي دول حوض النيل	% من دول حوض النيل	معدل التغير السنوى
2010	10.30	84.66	10.85	-	8.99	105.19	7.87	-
2011	6.87	96.55	6.64	-0.33	8.27	124.15	6.25	-0.08
2012	2.58	91.32	2.75	-0.62	5.64	137.23	3.95	-0.32
2013	4.09	94.44	4.15	0.59	7.47	144.86	4.90	0.32
2014	3.77	95.12	3.81	-0.08	6.55	148.36	4.23	-0.12
2015	3.32	88.6	3.61	-0.12	6.18	146.53	4.05	-0.06
2016	2.13	72.28	2.86	-0.36	6.18	146.53	4.05	0.00
2017	2.52	82.9	2.95	0.18	4.84	141.22	3.31	-0.22
2018	2.47	96.89	2.49	-0.02	4.6	151.72	2.94	-0.05
2019	2.73	103.75	2.56	0.11	5.71	156.23	3.53	0.24
2020	1.39	95.99	1.43	-0.49	1.31	147.78	0.88	-0.77
2021	0.77	106.18	0.72	-0.45	0.64	170.79	0.37	-0.51
2022	0.81	146.49	0.55	0.05	0.58	214.8	0.27	-0.09
المتوسط	**3.37**	**96.55**	**3.49**	**-0.13**	**5.15**	**148.88**	**3.58**	**-0.14**

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (5،6) بالملاحق

8.1.3. واردات السلع والخدمات: من بيانات الجدول 5 اتضح ان متوسط معدل واردات السلع والخدمات خلال الفترة (2010-2022) قدر بنحو 5.15 مليار دولار، وقد بلغ حده الأدنى نحو 0.58 مليار دولار عام 2022، يمثل نحو 0.27% من إجمالي واردات دول حوض النيل بمعدل متناقص بلغ نحو 0.09%، فى حين بلغ الحد الأعلى نحو 8.99 مليار دولار عام 2010، تمثل نحو 7.87% من إجمالي واردات دول حوض النيل. ومن نتائج المعادلة 2 بالجدول 6 تبين أن معدل واردات السلع والخدمات متناقص بنحو 0.64% سنويا، وقد قدرت قيمه R^2 بنحو 0.82، مما يشير إلى أن 82% من التغير فى واردات السودان يعود للتغيرات التى يعكسها عامل الزمن، وتشير قيمة F لصلاحية النموذج المستخدم فى الصورة الخطية وملائمته لطبيعة البيانات الإحصائية للظاهرة موضع الدراسة، والبالغة نحو 50.10.

جدول 6. تقدير الاتجاه الزمني العام لصادرات وواردات السودان للفترة (2010-2022)

المؤشر	المعادلة	R2	F
١. صادرات السلع والخدمات	Y=7.199 - 0.54X (-4.65)**	0.66	21.68
٢. واردات السلع والخدمات	Y=9.63 - 0.64X (-7.07)**	0.82	50.10

حيث تعني: ** معنوية عند 0.05، *** معنوية عند 0.01.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول 5.

9.1.3. صافي المساعدات الخارجية: من بيانات الجدول 7، اتضح ان متوسط معدل المساعدات الخارجية للفترة (2010-2022) قدر بنحو 1.57 مليار دولار، وبلغ حده الأدنى نحو 0.81 مليار دولار عام 2016، تمثل 4.21% من إجمالي المساعدات الخارجية لدول حوض النيل بمعدل تغير متناقص قدر بنحو (0.16)%، كما بلغ حده الأعلى نحو 3.82 مليار دولار عام 2021، تمثل نحو 11.97% من إجمالي المساعدات الخارجية لدول حوض النيل، بمعدل تغير قدر بنحو 0.63%. ومن نتائج المعادلة 1 بالجدول 8 ان معدل المساعدات الخارجية المحلي غير معنوي، ويتسم بالاستقرار النسبى، ويدور حول متوسطه الحسابى، بقيمة بلغت نحو 1.57 مليار دولار، مما يشير لعدم تأثر المساعدات الخارجية فى تلك القيم بعامل الزمن، وإنما يرجع لعوامل أخرى.

جدول 7. المؤشرات الاقتصادية للمساعدات الخارجية والدين الخارجي للسودان للفترة (2010-2022)

السنوات	المساعدات الخارجية (مليار دولار)	إجمالي دول حوض النيل	% من دول حوض النيل	معدل التغير السنوي (%)	الدين الخارجى (مليار دولار)	إجمالي دول حوض النيل	% من دول حوض النيل	معدل التغير السنوي (%)
2010	2.03	15.64	11.49	-	22.59	73.91	23.41	-
2011	1.74	18.34	8.67	-0.14	2.15	7.61	22.03	-0.90
2012	1.37	17.74	7.17	-0.21	22.08	87.46	20.16	9.27
2013	1.51	23.55	6.03	0.10	22.72	105.81	17.68	0.03
2014	0.87	20.06	4.16	-0.42	21.97	111.17	16.50	-0.03
2015	0.97	18.26	5.04	0.11	21.66	128.77	14.40	-0.01
2016	0.81	18.44	4.21	-0.16	21.36	154.60	12.14	-0.01
2017	0.86	17.45	4.70	0.06	21.97	183.14	10.71	0.03
2018	0.97	19.66	4.70	0.13	21.8	206.30	9.56	-0.01
2019	1.54	20.20	7.08	0.59	22.84	230.80	9.00	0.05
2020	2.35	23.60	9.06	0.53	23.81	260.45	8.38	0.04
2021	3.82	28.08	11.97	0.63	22.97	285.18	7.45	-0.04
2022	1.56	25.21	5.83	-0.59	22.43	303.72	6.88	-0.02
المتوسط	**1.57**	**20.48**	**7.67**	**0.05**	**20.80**	**164.53**	**12.64**	**0.70**

المصدر: جمعت وحسبت من جداول 7 و 8 بالملاحق

10.1.3. الدين الخارجي: من بيانات الجدول (7) اتضح ان متوسط حجم الدين الخارجى للفترة (2010-2022) قدر بنحو 20.80 مليار دولار، حيث بلغ حده الأدنى نحو 2.15 مليار دولار عام 2011، تمثل نحو 22.03% من إجمالي الديون لدول حوض النيل بمعدل تغير قدر بنحو (0.90)%، فى حين بلغ حده الأعلى نحو 23.81 مليار دولار عام 2020، تمثل نحو 8.38% من إجمالي

الديون لدول حوض النيل، بمعدل تغير قدر بنحو 0.04%.

جدول 8. تقدير الاتجاه الزمني العام لصادرات وواردات السودان للفترة (2010-2022)

المؤشر	المعادلة	R2	F
صافي المساعدات الإنمائية	Y=1.12+0.64X (1.04)	0.09	1.1
الدين الخارجي	Y=16.55+0.6X (1.53)	0.17	2.34

حيث تعني: ** معنوية عند 0.05، *** معنوية عند 0.01.

المصدر: بيانات الجدول 7.

ومن نتائج المعادلة 2 بالجدول 8 تبين ان معدل الدين الخارجى غير معنوي، ويتسم بالاستقرار النسبى، ويدور حول متوسطه الحسابى، بقيمة بلغت نحو 20.80 مليار دولار، مما يشير لعدم تأثر الدين الخارجى فى تلك القيم بعامل الزمن، وإنما يرجع لعوامل أخرى.

4. تقدير مؤشرات تنافسية التجارة الخارجية الزراعية بين السودان ومصر:

1.4. تقدير مؤشرات تنافسية التجارة الخارجية الزراعية (للدول) بين السودان ومصر:

تم الاستعانة بالعديد من مؤشرات التنافسية في تقدير كفاءة التجارة الخارجية الزراعية السودانية لأهم الشركاء التجاريين، حيث قدرت قيمة الصادرات الزراعية السودانية لمتوسط الفترة (2021-2023)، بنحو 2241.26 مليون دولار، كما تعتبر مصر من أهم الشركاء التجاريين داخل اتفاقية دول حوض النيل، حيث قدرت صادرات السودان الزراعية لمصر بنحو 416.75 مليون دولار، تمثل نحو 18.59% من إجمالي صادرات السودان الزراعية للعالم، يليها دولة إثيوبيا بنحو 6.45 مليون دولار، تمثل نحو 0.29% من إجمالي صادرات السودان الزراعية للعالم لمتوسط نفس الفترة.

وعلى هذا سوف يتم دراسة أهم مؤشرات القدرة التنافسية للتجارة الخارجية (للدول) لجمهورية مصر العربية لمتوسط الفترة (2021-2023)، حيث تم الاستعانة بالعديد من مؤشرات التنافسية في تقدير كفاءة التجارة الخارجية السودانية للدول والتي تتضمن كل من: والتي تتضمن كل من: (المشاركة الاقتصادية، التبعية الاقتصادية، درجة الانكشاف الاقتصادي) بالإضافة إلى: (مؤشرات كفاءة أداء العمليات التصديرية، نصيب الفرد من التجارة الخارجية، مؤشرات حصة التجارة الزراعية من التجارة الخارجية الكلية ومؤشر نسبة العجز في الميزان التجاري الزراعي من الميزان التجاري الكلي)، وفيما يلي عرض موجز لتلك المؤشرات:

1.1.4. مؤشر درجة المشاركة الاقتصادية: يعتبر مؤشر درجة المشاركة الاقتصادية أحد معايير قياس كفاءة التجارة الخارجية، حيث يمثل مدى مساهمة التجارة الخارجية للدولة في التجارة الدولية للدول الأخر، ويشير هذا المعيار للفرق المطلق بين الصادرات والواردات للدولة، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين حد ادني يساوي صفر، عندما يكون هناك توازن تام في الميزان التجاري للدولة (الفرق بين الصادرات والواردات)، وحداً أعلى يساوي 100 في حالة ما إذا كانت الدولة مستورداً صافياً، أو مصدراً صافياً، ويمكن قياس هذا المؤشر وفقاً للمعادلة التالية: (**الشناوى، 2018**).

مؤشر درجة المشاركة الاقتصادية = (الصادرات – الواردات) / (قيمة التجارة الخارجية) * 100

تبين من نتائج الجدول 9أن متوسط قيمة مؤشر درجة المشاركة الاقتصادية للتبادل التجاري الزراعي بين السودان ومصر بلغ نحو15.99%، لمتوسط الفترة (2021-2023)، الأمر الذي يشير إلى أن قيمة مؤشر درجة المشاركة الاقتصادية للتبادل التجاري الزراعي بين مصر والسودان منخفضة، مما يدل على عدم وجود توازن نسبي في الميزان التجاري الزراعي لمصر مع السودان لنفس الفترة.

2.1.4.مؤشر التبعية الاقتصادية: التبعية الاقتصادية: هي حالة تعتمد فيها دولة ما على أخرى ذات مستوى إنتاجي أعلى، من أجل نموها الاقتصادي، بسبب علاقاتها المالية، أو التجارية، أو السياسية القوية، وتتضح ملامح التبعية الاقتصادية في القطاع الزراعي، نتيجة الاعتماد الكبير على سد الفجوة الغذائية عن طريق الاستيراد، كما تعتبر التبعية الاقتصادية من أهم مظاهر التخلف في الدول النامية، والتي تولدت نتيجة الاستعمار الأجنبي لتلك الدول، حيث أبقت الدول المستعمرة تلك الدول سوقاً لاستهلاك الغذاء في ذات الوقت الذي اعتبرت فيه تلك الدول النامية مصدراً لعناصر الإنتاج، وهذا الأمر يظهر جلياً بدول حوض النيل، وعلاقتها بالمستعمرين الأجانب لشعوبها. وكلما ارتفعت نسبة هذا المؤشر دل ذلك على ارتفاع قيمة الواردات للدولة بالنسبة لناتجها المحلي الإجمالي، وازداد تأثر اقتصادها بالتغيرات في ظروف التجارة الخارجية، والعكس صحيح ، ولكن ذلك لا يعد دليلاً قاطعاً على تبعية اقتصاد الدولة للخارج، بل يجب تأكيده بمؤشرات أخرى كمؤشرات الانكشاف الاقتصادي، والميل للتصدير والاستيراد، ومؤشر التركز السلعي والجغرافي، ويمكن حساب مؤشر التبعية الاقتصادية وفقا للمعادلة التالية: (**التطاوي، 2022**).

مؤشر التبعية الاقتصادية = (قيمة الواردات للدولة)/(الناتج المحلي الإجمالي لنفس الدولة)* 100

يوضح الجدول ٩ دراسة التبعية الاقتصادية بين مصر السودان لمتوسط الفترة (2023-2021)، حيث بلغ نحو 0.16%، الأمر الذي يشير إلى انخفاض قيمة واردات السودان من مصر بالنسبة لناتجها المحلي الإجمالي، مما يدل على عدم تأثر الاقتصاد السودانى بالتغيرات في ظروف التجارة الخارجية الزراعية البينية للسودان مع مصر.

3.1.4. مؤشر درجه الانكشاف (الانفتاح التجاري): يشير مؤشر الانكشاف الاقتصادي للوضع الاقتصادي للدولة، ويسمى أيضاً بمؤشر (درجة الانفتاح الاقتصادي) أو مؤشر (تحرير التجارة)؛ تعبيراً عن مدى الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي، كما تبرز أهمية هذا المؤشر في التعرف على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما. وبحسب تفسير مؤشر الانفتاح فإنه كلما ارتفع المؤشر دل ذلك على ارتفاع تأثير التجارة الخارجية على الأنشطة المحلية وازداد اقتصاد تلك الدولة قوة، أما القيمة المنخفضة، إنما تشير لإمكانية تعرض اقتصاد الدولة لخلل نتيجة لظروف تحيط بالتجارة الخارجية، وكذلك انعزال اقتصاد الدولة عن التجارة الخارجية العالمية، ويمكن حساب درجة الانكشاف الاقتصادي للدولة وفقا للمعادلة الأتية: **(سليمان، 2016).**

درجة الانكشاف الاقتصادي = (قيمة التجارة الخارجية) / (الناتج المحلي الإجمالي) * 100

وبدراسة درجة الانكشاف الاقتصادي بين السودان ومصر لمتوسط الفترة، يتضح من جدول ١ ان مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادى قد بلغ نحو 0.34% لمتوسط الفترة (2023-2021)، الأمر الذي يشير إلى ضعف مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) الزراعية البينية للسودان مع مصر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للسودان، كما أن هذه القيمة المنخفضة تشير لإمكانية تعرض السودان لخلل نتيجة لظروف تحيط بالتجارة الخارجية الزراعية بين السودان ومصر، كما يؤكد ذلك على ضرورة رفع حجم التجارة البينية الزراعية فيما بينهم.

4.1.4. .مؤشر كفاءة أداء العمليات التصديرية: يقيس هذا المؤشر نسبة التجارة الخارجية لدولة ما، والتي تتمثل في إجمالي قيمة صادرات وواردات تلك الدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي لنفس الدولة خلال فترة زمنية معينة، وهو يعتبر مؤشراً عاماً يعكس التسهيلات والسياسات الخاصة بالصادرات، حيث يعتمد على سرعة الإجراءات التصديرية وسرعة وصول السلع للمستهلك النهائي بالجودة المطلوبة، كما تؤثر العمليات التصديرية على القدرة التنافسية، في ضوء زيادة حدة المنافسة العالمية، حيث تتضمن كفاءة العمليات التصديرية كل العمليات، بدءاً من عملية التجميع، التخزين، التغليف، التعبئة والشحن إلى المستهلك النهائي، بالإضافة للمواصفات التي تتطلبها الأسواق المختلفة والالتزام بمعايير الجودة، وفقاً لهذا المؤشر فإنه كلما زادت هذه النسبة، كلما دل على زيادة كفاءة النظم، والسياسات، والهيئات، والمؤسسات التصديرية، والعكس في حالة انخفاض تلك النسبة، ويمكن قياس مؤشر كفاءة العمليات التصديرية، من المعادلة التالية: **(ريحان، 2021).**

كفاءة أداء العمليات التصديرية = (قيمة التجارة الخارجية)/ (قيمة الدخل القومى)* 100

يتضح من جدول رقم 9 ان متوسط مؤشر كفاءة العمليات التصديرية السودانية إلى الأسواق المصرية قد بلغ نحو 0.17% لمتوسط الفترة (2023-2021)، مما يدل على انخفاض مؤشر كفاءة العمليات التصديرية، وضعفها للصادرات والواردات الزراعية السودانية من وإلى مصر للفترة نفسها، ويعتبر ذلك من أهم أسباب انخفاض حجم التبادل التجاري الزراعي بين السودان ومصر وعدم استقرارها، مما يتطلب من الدولة تحسين وتطوير تلك العمليات، وخاصة تأمين الصفقات، وتيسير طرق النقل، وغيرها من العوامل المؤثرة في ذلك.

جدول9. نتائج قياس مؤشرات القدرة التنافسية للتبادل الزراعي (للدول) بين السودان ومصر للفترة (2023-2021)

السنوات	المشاركة الاقتصادية	التبعية الاقتصادية	درجة الانكشاف الاقتصادي	كفاءة أداء العمليات التصديرية	نصيب الفرد من الصادرات الزراعية	نصيب الفرد من الواردات الزراعية	حصة الصادرات الزراعية للصادرات الكلية	حصة الواردات الزراعية للواردات الكلية	نسبة العجز في الميزان الزراعي من الميزان الكلي
2021	22.39	0.05	0.14	0.15	0.35	0.22	98.86	29.24	-31.61
2022	37.13	0.06	0.19	0.15	0.44	0.20	95.91	23.29	-58.49
2023	-11.54	0.38	0.69	0.22	0.34	0.43	99.32	49.22	16.78
متوسط الفترة	**15.99**	**0.16**	**0.34**	**0.17**	**0.38**	**0.28**	**98.03**	**33.92**	**-24.44**

Sources: ITC calculations based on ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.

5.1.4. .مؤشر نصيب الفرد من التجارة الخارجية: وهو يعبر عن متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع قيمة التجارة الخارجية الزراعية، وتدل القيمة المرتفعة لهذا المؤشر على انفتاح الاقتصاد المصري علي العالم الخارجي، والقيمة المنخفضة على ضعف الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية، كما يعتبر ذلك مؤشراً على قصور السياسات التصديرية في للدولة موضع الدراسة، وينقسم هذا المؤشر لمؤشري

نصيب الفرد من الصادرات ونصيب الفرد من الواردات، كما يلي: **(يوسف، 2016)**

1.5.1.4 .نصيب الفرد من الصادرات: تشير قيمة نصيب الفرد من الصادرات إلى المدى الذي ينتجه سكان الدولة من أجل السوق العالمية، بمعنى أنه نسبة ما يحصل عليه الفرد الواحد من قيمة الصادرات، الأمر الذي يشير لارتفاع متوسط نصيب الفرد من الرفاهية الاقتصادية، ويتراوح نطاق القيم بين (الصفر، وما لا نهاية)، وتدل القيمة المرتفعة لهذا المؤشر على: ارتفاع قيمة نصيب الفرد من الصادرات، في حين تدل النسبة المنخفضة على: زيادة الاعتماد على الخارج في توفير الرفاهية الاقتصادية للدولة المصدرة، ويمكن حساب مؤشر نصيب الفرد من الصادرات وفقا للمعادلة التالية:

نصيب الفرد من الصادرات = ((قيمة الصادرات) / (عدد السكان)) * 100

يتبين من الجدول رقم 9 أن متوسط مؤشر نصيب الفرد من الصادرات بلغ نحو 0.38% لمتوسط الفترة (2021-2023)، مما يدل على انخفاض نصيب الفرد من الصادرات الزراعية السودانية لمصر لنفس الفترة، الأمر الذي يشير لانخفاض متوسط نصيب الفرد السودانى من الرفاهية الاقتصادية الناتجة عن انخفاض الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية السودانية مع مصر، كما يعتبر ذلك مؤشراً على زيادة اعتماد السودان على صادراته لخارج دول حوض النيل لتحقيق الرفاهية الاقتصادية لدولة السودان.

2.5.1.4 .نصيب الفرد من الواردات: يشير متوسط نصيب الفرد من الواردات لقيمة ما يدفعه الفرد الواحد لقيمة الواردات، وإلى المدى الذي يتطلبه السكان من الواردات العالمية، الأمر الذي يشير لانخفاض متوسط نصيب الفرد من الرفاهية الاقتصادية، كلما ارتفعت قيمة الواردات عن قيمة الصادرات لنفس الفترة الزمنية، وتدل القيمة المرتفعة لهذا المؤشر على ارتفاع قيمة ما يدفعه الفرد للواردات، وعدم كفاية الإنتاج المحلي لتغطية الاستهلاك لنفس الدولة، أما انخفاض هذه القيمة، فإنه يدل على زيادة الاعتماد على الإنتاج المحلي في توفير احتياجات الدولة من السلع والخدمات لتلك الدولة، ويمكن حساب هذا المؤشر وفقا للمعادلة التالية:

نصيب الفرد من الواردات = ((قيمة الواردات) / (عدد السكان)) *100

يتضح من الجدول رقم 9 أن متوسط مؤشر نصيب الفرد من الواردات بلغ نحو 0.28% لمتوسط الفترة (2021-2023)، الأمر الذي يشير لانخفاض قيمة ما يدفعه الفرد في السودان مقابل الحصول على الواردات الزراعية من مصر، مما يشير لارتفاع الاعتماد على الإنتاج المحلي في توفير احتياجات دولة السودان من السلع والخدمات، وكذلك عدم الاعتماد على الواردات الزراعية من مصر.

6.1.4. .حصة التجارة الخارجية الزراعية من التجارة الخارجية القومية: يعتبر مؤشر حصة الصادرات والواردات الزراعية من الصادرات والواردات الكلية أحد المؤشرات لقياس التنافسية وتقدير مدى إمكانية تنمية الأوضاع التنافسية للصادرات والواردات الزراعية لدولة ما داخل الأسواق الخارجية، حيث إن ارتفاعه يعبر عن ارتفاع الوضع التنافسي للدولة في الأسواق الخارجية **(سليمان، 2016).**

1.6.1.4 .حصة الصادرات الزراعية من الصادرات القومية: يدل هذا المؤشر على نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات القومية، ويتم الحصول على نسبة هذا المؤشر عن طريق خارج قسمة قيمة صادرات الدولة الزراعية مقسوماً على قيمة الصادرات الكلية لنفس الدول خلال فترة زمنية معينة، حيث إن ارتفاع هذه القيمة تشير إلى قوة الهيكل الإنتاجي الزراعي، والعكس إذا ما كانت قيمة المؤشر منخفضة، فإنها تشير إلى ضعف الهيكل الإنتاجي والحاجة إلى تطوير السياسات الزراعية، ويمكن حساب هذا المؤشر وفقا للمعادلة التالية:

حصة الصادرات الزراعية من الصادرات القومية = (الصادرات الزراعية)/(الصادرات القومية)*100

اتضح من الجدول رقم 9 أن متوسط حصة الصادرات الزراعية من الصادرات القومية بلغ نحو 98.03% لمتوسط الفترة (2021-2023)، ومما سبق تبين ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات الزراعية عن الصادرات الكلية السودانية مع مصر لنفس الفترة، مما يشير إلى ضرورة الحفاظ عل التبادل التجاري الزراعي بين البلدين، وقوة الهيكل الإنتاجي الزراعي للسوداني.

2.6.1.4 .حصة الواردات الزراعية من الواردات القومية: يدل هذا المؤشر على نسبة مساهمة الواردات الزراعية في الواردات القومية لنفس الدول خلال فترة زمنية معينة ، وإذا ما كانت قيمة هذا المؤشر مرتفعة دل ذلك على اعتماد الدولة المستوردة في سد احتياجاتها الزراعية بنسبة كبيرة من احتياجاتها الكلية من الدولة المصدرة، الأمر الذي يشير إلى ضرورة مراجعة وتعديل السياسات الزراعية، والعكس إذا ما كانت قيمة هذا المؤشر منخفضة، فإن ذلك يدل على عدم اعتماد الدولة الكلي على سد احتياجاتها الزراعية من وارداتها من دول حوض النيل، ويمكن حساب هذا المؤشر وفقا للمعادلة التالية:

حصة الواردات الزراعية من الواردات القومية = (الواردات الزراعية) / (الواردات القومية)*100

تشير تقديرات الجدول رقم 9 أن متوسط حصة الواردات الزراعية من الواردات القومية بلغ نحو 33.92% لمتوسط الفترة (2021-2023)، مما يشير لانخفاض نسبة مساهمة الواردات الزراعية في الواردات الكلية للسودان من مصر لنفس الفترة، الأمر الذي يدل على عدم اعتماد السودان الكلي على سد احتياجاتها الزراعية من وارداتها من مصر.

7.1.4. .مساهمة عجز الميزان الزراعي في الميزان التجاري القومي: يدل هذا المؤشر على نسبة مساهمة الميزان التجاري الزراعية في الميزان التجاري القومي، كما يشير الميزان التجاري إلى الفرق بين (الصادرات والواردات) للدولة ويشير انخفاض نسبة هذا المؤشر إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري الزراعي للدولة، مما يدل على ضرورة ترشيد الواردات وزيادة الصادرات الزراعية، والعكس إذا ما كانت قيمة المؤشر مرتفعة ، ويمكن حساب هذا المؤشر وفقا للمعادلة التالية: **(مصطفى، 2021).**

مساهمة عجز الميزان الزراعي في الميزان التجاري القومي = (قيمة الميزان التجاري الزراعي) / (قيمة الميزان التجاري القومي) * 100

ويتضح من الجدول رقم 9 أن متوسط العجز في الميزان التجاري الزراعي من الميزان التجاري الكلي بلغ نحو (-24.44%)، ومما سبق أشارت النتائج إلى عجز الميزان التجاري الزراعي بين السودان ومصر لمتوسط الفترة (2021-2023)، الأمر الذي يشير لانخفاض العجز في الميزان التجاري الزراعي بين السودان ومصر، ويشير انخفاض نسبة هذا المؤشر إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري الزراعي للدولة، مما يدل على ضرورة ترشيد الواردات وزيادة الصادرات الزراعية.

5. تقدير مؤشرات تنافسية التجارة الخارجية الزراعية (للسلع) بين السودان ومصر:

تم الاستعانة بالعديد من مؤشرات التنافسية في تقدير كفاءة التجارة الخارجية الزراعية السودانية لمحصول القطن، باعتباره أكبر الصادرات الزراعية السودانية لمصر، حيث قدرت قيمة صادراته نحو 100.88 مليون دولار لمتوسط الفترة (2021-2023)، تمثل نحو 26.46% من إجمالي الصادرات الزراعية السودانية لمصر لنفس الفترة، يليها كل من بذور السمسم، ومحصول فول الصويا بقيمة بلغت نحو 70.14، 3.83 مليون دولار، بنسبة قدرت بنحو 14.47%، 0.88% من إجمالي الصادرات الزراعية السودانية لمصر لمتوسط الفترة (2021-2023). وعلى هذا سوف يتم دراسة أهم مؤشرات القدرة التنافسية للتجارة الخارجية (للسلع) لمحصول القطن بين السودان ومصر لمتوسط الفترة (2021-2023)، حيث تم الاستعانة بالعديد من مؤشرات التنافسية في تقدير كفاءة التجارة الخارجية السودانية لأهم المجاميع الزراعية لمصر والتي تتضمن كل من: مؤشري التركز السلعي (مؤشر التركز السلعي للصادرات، مؤشر التركز السلعي للواردات)، مؤشر الاندماج والتكامل، مؤشر التوافق التجاري، دليل شروط التجارة،**(سليمان، 2022)** وفيما يلي عرض موجز لتلك المؤشرات:

1.5.**دليل هيرفيندال-هرشمان للتركز الجغرافي:** يعد مقياساً لتشتت قيمة التجارة الخارجية بين دولتين لسلعة أو مجموعة من السلع، كما يستخدم في دراسة المنافسة السوقية للتعرف على مدى سيطرة عدد محدود من المنتجات على سوق ما **(غلاب، 2014)**، ويستخدم مؤشر هيرفيندال-هرشمان لقياس درجة التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات الإجمالية لدول أهم التكتلات الاقتصادية لمجموعة سلعية زراعية ما، أو تنوعها بين أكثر من مجموعة سلعية **(1967، Hirschman)** وينقسم هذا المؤشر لمؤشري التركز السلعي للصادرات والواردات، كما يلي:

1.1.5. مؤشر التركز الجغرافي للصادرات:

ويستخدم مؤشر هيرفيندال-هرشمان لقياس درجة التركز السوقي لحصة مصر من الصادرات لمجموعة سلعية زراعية ما، أو تنوعها بين أكثر من مجموعة سلعية **(عبد الحكيم، 2017)**، ويمكن قياس مؤشر التركز السلعي للصادرات باستخدام المعادلة التالية

مؤشر التركز الجغرافي للصادرات = جذر (قيمة صادرات سلعة معينى من دولة ما /إجمالي قيمة الصادرات الإجمالية للفترة المعنية) *100

وقد تبين من الجدول 10 قيمة مؤشر التركز الجغرافى للصادرات لمتوسط الفترة (2021-2023) بلغ نحو 48.99%، مما يدل على أن هناك تركزًا جغرافيًا عاليًا لصادرات القطن السوداني داخل السوق المصري، وعليه، فإنه لابد الحفاظ على تلك السوق الهامة والعمل على زيادة النصيب السوقي بها.

جدول ١٠. يوضح اهم مؤشرات تنافسية محصول القطن بين السودان ومصر لمتوسط الفترة (2021-2023):

المؤشر	التركز السلعي للصادرات (%)	دليل شروط التجارة (%)	الاندماج والتكامل%	التوافق التجاري%
قيمة المؤشر	48.990	0.218	84.575	95.229

Sources: ITC calculations based on ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.

2.5. مؤشر الرقم القياسي (دليل) شروط التجارة لمحصول القطن ويفيد هذا المؤشر في التعرف على مدى القدرة بالوفاء بمتطلبات التصدير، مما يساعد على الحفاظ على الأسواق الخارجية ودخول أسواق جديدة، وتقدر شروط التجارة من خلال الأرقام القياسية **(الأرقام القياسية للصادرات، 2020)**، فإن كان الناتج أكبر من الواحد الصحيح لسلعة ما، يكون الرقم القياسي لشروط التجارة في صالح هذه السلعة، ويمكن توضيح معادلة قياس مؤشر شروط التجارة على النحو التالي:

مؤشر (دليل) شروط التجارة = (الرقم القياسي لقيمة الصادرات/ الرقم القياسي لقيمة الواردات)*100

وقد أظهرت نتائج الجدول 9 أن مؤشر الرقم القياسي لشروط التجارة الزراعية لمحصول القطن السوداني لمصر لمتوسط فترة الدراسة، بلغ نحو 17.20% مما يدل على أن شروط التجارة في صالح هذه المجموعة، وأن حجم التبادل التجاري بين السودان ومصر للقطن مرتفع إلى حد ما.

3.5. مؤشر تشابه وتماثل التجارة (الاندماج والتكامل) (Finger, 1979)

مؤشر الاندماج والتكامل = ((قيمة التجارة الخارجية لسلعه معينة – الفرق بين الصادرات والواردات لسعه معينة)/ قيمة التجارة الخارجية لسلعه معينة) * 100

وتبين من مؤشر الاندماج والتكامل لمحصول القطن السوداني لمتوسط الفترة (2021-2023) بالجدول (9) عدم وجود اندماج كامل للصادرات السودانية لمحصول القطن لمصر، حيث بلغ نحو 93.03%، الأمر الذي يدل على زيادة درجة التشابه بين هيكل الصادرات السودانية والواردات من القطن لمصر، وبذلك يمكن أن نستنتج مدى التشابه بين الهياكل الإنتاجية للطرفين، ومن ثم إمكانية خلق التجارة بينهما، حيث يمكن استيراد القطن من مصر، بدلا من مثيلاتها المنتجة محليًا بتكلفة أكثر.

4.5..مؤشر التوافق التجاري (حكيمة، 2015)

يوضح مؤشر التوافق التجاري مدى امكانية تقدير احتمال تحويل التجارة، من خلال المقارنة بين الهيكل السلعي للصادرات والواردات لمصر والهيكل السلعي لصادرات وواردات (الشريك التجاري) **(سليمان، 2022)**، ويشير ارتفاع درجة التوافق التجاري إلى زيادة احتمال ترتيبات تجارة ناجحة بين دولتين، أو أكثر، أما القيمة المنخفضة فتدل على العكس، ويمكن توضيح معادلة مؤشر التوافق التجاري على النحو التالي:

مؤشر التوافق التجاري = ((نسبة الواردات لسلعه معينه / قيمة الواردات الاجمالية) – (نسبة الصادرات لسلعه معينه / قيمة الصادرات الاجمالية)/2)) *100

واتضح من الجدول رقم 9 ان قيمة مؤشر التوافق التجارى مرتفع، حيث بلغ نحو 83.85% لمتوسط الفترة (2021-2023) مما يدل على ارتفاع درجة التوافق التجاري لمحصول القطن بين السودان ومصر، مما يشير إلى زيادة احتمال ترتيبات تجارة ناجحة بين الدولتين.

6. تحليل نقاط القوة والضعف للتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات الزراعية للسودان:

ونظراً لأهمية التنمية المستدامة والتجارة الخارجية للسودان وباعتبار التبادل التجاري أساس تشكيل العلاقات بين الدول يتحدد حجمه وفقاً للمميزات النسبية التي تتمتع بها كل دولة في إنتاج السلع والخدمات سنتناول في هذا الجزء من الدراسة تقييم نقاط القوة والضعف والإمكانيات والمحددات أو معوقات التنمية المستدامة والتبادل التجاري الزراعي بين السودان ومصر خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال تطبيق نموذج (S.W.O.T. Analysis)، بما يفيد في الوصول لأهم التوصيات التي من شأنها رفع مستوى التنمية المستدامة في السودان **(الزغبي،2001)** ، ويعرف تحليل S.W.O.T. بأنه الإطار الذي يستخدم لتقييم موقف الدولة التنافسي، بحيث يحدد نقاط قوتها ونقاط ضعفها، ويحدد الفرص والتهديدات التي قد تتعرض لها. ويسمى أيضًا مصفوفة S.W.O.T. أو أداة التحليل الرباعي، ولا يقتصر هذا التحليل على المشاريع فقط وإنما يدخل في مجالات أخرى عدة كالتسويق والتنمية البشرية، وإدارة الأعمال. **(Görener, 2012)**

1.6. عناصر تحليل (S.W.O.T. Analysis): تحليل S. W. O. T. هو اختصار لأربعة كلمات باللغة الإنجليزية حيث تمثل العناصر التي يقوم عليها التحليل،

وتتعلق هذه العناصر بالبيئة الخارجية والداخلية للمشروع (**اشتون، 2021**)

1.1.6. العوامل الداخلية المؤثرة على حركة التجارة الدولية: وتتمثل العوامل الداخلية في كل من نقاط القوة التي من شأنها أن تدعم وتزيد من حجم وقيمة التبادل التجاري الدولي، بالإضافة إلى نقاط الضعف للدولة والتي تؤثر سلبياً على حجم التبادل التجاري الدولي، والتي لابد من العمل على تطويرها وتحسينها. (**خليل، 1994**).

اولاً: نقاط القوة للتنمية المستدامة والتبادل التجاري الزراعي للسودان:

يمثل توافر العديد من فرص الاستثمار الحقيقية والمستدامة تأثيرا إيجابيا ملموسا على تحقيق التنمية في السودان.

(١) تتميز السودان بتنوع مناطقها المناخية، باختلاف مستويات وأنواع التربة الغنية، ومختلف المواسم الزراعية، مما يجعل السودان "بيئة زراعية خصبة لإنتاج جميع المحاصيل والحبوب والخضروات"، لذلك فإن الاستثمار في المجال الزراعي هو أحد أفضل الخيارات لتحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي بالسودان.

(٢) توافر الموارد المائية المتمثلة بنهر النيل، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات هطول الأمطار في بعض مناطق السودان.

(٣) التنوع الثقافي بالسودان، حيث يحتضن السودان تنوعًا ثقافيًا رائعًا، مما يمكن أن يكون مصدرًا للإبداع والتطور.

(٤) يقع السودان في منطقة استراتيجية بين شمال وشرق أفريقيا، مما يمكن أن يسهم في التجارة والتنمية.

(٥) التوجه نحو الديمقراطية: بعد الثورة السودانية، هناك تحول نحو الديمقراطية والمشاركة المدنية.

(٦) ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات الزراعية عن الصادرات الكلية السودانية، مما يشير لضرورة الحفاظ عل التبادل التجاري الزراعي بين البلدين، وقوة الهيكل الإنتاجي الزراعي للسوداني حيث بلغ متوسط حصة الصادرات الزراعية من الصادرات القومية نحو 98.03% لمتوسط الفترة (2021-2023).

(٧) اعتبر محصول القطن أكبر الصادرات الزراعية السودانية لمصر، حيث قدرت قيمة صادراته نحو 100.88 مليون دولار لمتوسط الفترة (2021-2023)، تمثل نحو 26.46% من إجمالي الصادرات الزراعية السودانية لمصر لنفس الفترة، يليها كل من بذور السمسم، ومحصول فول الصويا بقيمة بلغت نحو 70.14 و 3.38 مليون دولار، بنسبة قدرت بنحو 14.47% و 0.88% من إجمالي الصادرات الزراعية السودانية لمصر لمتوسط الفترة (2021-2023).

(٨) هناك تركزًا جغرافيًا عاليًا لصادرات القطن السوداني داخل السوق المصري، وعليه، فإنه لابد من الحفاظ على تلك السوق الهامة، والعمل على زيادة النصيب السوقي بها، حيث بلغت قيمة مؤشر التركز الجغرافى للصادرات لمتوسط (2021-2023) نحو 48.99%.

ثانياً: نقاط الضعف والعقبات الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة والتبادل التجاري الزراعي للسودان:

١) ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية، مع عدم وجود تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل.

٢) ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة في وقت واحد، بالإضافة إلى تكلفة النقل الداخلي.

٣) نقص المعلومات الأساسية عن دولة السودان، لاسيما المتعلقة بالتبادل التجاري الزراعي.

٤) عدم استغلال كافة الموارد المتاحة واللجوء دائما الى استغلال مورد واحد فقط، فقد كان القطن هو المصدر الرئيسى لعائدات الصادرات وبعد اكتشاف النفط حول الاقتصادالسودانى اعتماده على النفط والتى شكلت اكثر من نصف اجمالى ايردات الحكومة و٩٥٪ من صادراتها.

٥) عدم وجود إطار وطني شامل لإدارة الموارد الطبيعية وبدلاً من ذلك، ولكل قطاع – الزراعة والموارد الحيوانية والتعدين والمياه والغابات وغيره – سياساته الخاصة لإدارة الموارد الطبيعية .وتؤثر هذه السياسات على الموارد الطبيعية بطرق مختلفة، ولا توجد رؤية شاملة

٦) لا توجد استراتيجية شاملة تحكم استخدام الأراضي في السودان، ونتيجة لذلك، تقوم الوزارات والمؤسسات المتنافسة، بالتعاون مع مختلف الوكالات التابعة للأمم مثل برامج (الأمم المتحدة الإنمائي، والأمم المتحدة للبيئة والصندوق الدولي للتنمية لزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة)، بتخصيص واستخدام الأراضي بطرقها الخاصة، وبذلك تكون استراتيجية استخدام الأراضي في البلاد مجزأة.

٧) يعتبر انخفاض الدخل القومي الاجمالي من التحديات الاقتصادية للدولة حيث بلغ نحو 59.32 مليار دولار، ويمثل نحو 9.26٪ من اجمالي الدخل القومي الاجمالي لدول حوض النيل مما يؤثر على النمو الاقتصادي وانخفاض حجم التبادل التجاري الدولي الزراعي بين السودان ودول العالم بصفه عامه ودول حوض النيل بصفه خاصه

٨) ارتفاع الدين الخارجى للسودان حيث بلغ 20.80 مليار دولار يمثل 12.64% من اجمالى الديون الخارجيه لدول حوض النيل مما يدل على عدم قدرة الحكومة على تقديم الدعم للبنوك المتعثرة مما يعيق القدرة على الاستثمار فى المستقبل.

٩) إنخفاض حجم التبادل التجاري الاجمالي للسودان حيث يمثل 15.69% من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ الناتج المحلى 65.68 مليار دولار خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يشير الى تراجع النمو الاقتصادى وزياده العجز التجارى مما يؤثر سلبا على قيمة العملة المحلية، ويزيد من الديون الخارجية وتقليل الاستثمارات الاجنبية والمحلية فى الاقتصاد.

١٠) ضعف قيمة مؤشر التبعية الاقتصادية بين مصر السودان حيث بلغ نحو 0.16%، الأمر الذي يشير إلى انخفاض قيمة واردات السودان من مصر بالنسبة لناتجها المحلي الإجمالي، مما يدل على عدم تأثر الاقتصاد السودانى بالتغيرات في ظروف التجارة الخارجية الزراعية البينية للسودان مع مصر.

١١) ضعف قيمة مؤشر كفاءة العمليات التصديرية السودانية إلى الأسواق المصرية حيث بلغ نحو 0.17% مما يدل على انخفاض مؤشر كفاءة العمليات التصديرية، وضعفها للصادرات والواردات الزراعية السودانية من وإلى مصر للفترة نفسها، ويعتبر ذلك من أهم أسباب انخفاض حجم التبادل التجاري الزراعي بين السودان ومصر وعدم استقرارها، مما يتطلب من الدولة تحسين وتطوير تلك العمليات، وخاصة تأمين الصفقات، وتيسير طرق النقل، وغيرها من العوامل المؤثرة في ذلك.

١٢) انخفاض قيمة مؤشر نصيب الفرد من الصادرات حيث بلغ نحو 0.38% مما يدل على انخفاض نصيب الفرد من الصادرات الزراعية السودانية لمصر لنفس الفترة، الأمر الذي يشير لانخفاض متوسط نصيب الفرد السودانى من الرفاهية الاقتصادية الناتجة عن انخفاض الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية السودانية مع مصر، كما يعتبر ذلك مؤشراً على زيادة اعتماد السودان على صادراته لخارج دول حوض النيل لتحقيق الرفاهية الاقتصادية لدولة السودان.

١٣) انخفاض العجز في الميزان التجاري الزراعي بين السودان ومصر، وتفاقم العجز في الميزان التجاري الزراعي للدولة، حيث بلغ متوسط العجز في الميزان التجاري الزراعي من الميزان التجاري الكلي نحو (-24.44%) مما يدل على ضرورة ترشيد الواردات وزيادة الصادرات الزراعية.

2.1.6. العوامل الخارجية المؤثرة على التنمية المستدامة والتبادل التجاري للسودان

تتضمن العوامل الخارجية على الفرص المتاحة والأكثر جاذبية لتنمية حركة التبادل التجاري الدولي، بالإضافة إلى أهم التهديدات والمعوقات الخارجية والتي تحول دون رفع مستوى التنمية المستدامة أو زيادة حجم التبادل التجاري الدولي، والتي لابد من العمل على تحسينه (**الزبير، 2011**).

أولاً: الفرص الأكثر جاذبية ومجالات الميزة النسبية للتنمية المستدامة والتبادل التجاري الزراعي للسودان:

١) تبني سياسة الائتمان الموجهة لزيادة معدل الاستثمار عن طريق تخفيض سعر الفائدة على الودائع، وتهيئة المناخ العام للاستثمار الأجنبي.

٢) تشجيع الصادرات من خلال تحرير التجارة الخارجية وإتباع سياسات لسعر الصرف محفزة للتصدير.

٣) تحسين مستويات الصحة والتعليم و أوضاع العمل والرفاهية – تهيئة أماكن عمل صحية هو جزء مهم من تشكيل بيئة مستدامة ويجب أن يكون جزءًا أساسيًا على أرض الواقع.

٤) التكامل والتخصص حسب الميزة النسبية، أي أن السودان تحصل على وارداتها من دول حوض النيل بدلًا من الدول الأجنبية، والعكس بالعكس.

٥) إقامة شراكة من أجل التنمية بين السودان ومصر، وتعطى الأولوية للأبعاد الاستراتيجية مثل الأمن الغذائي والتبادل التجاري الزراعي.

٦) مواصلة توجه التصدير والانفتاح على دول حوض النيل، والتركيز على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة من خلال زيادة القيمة المضافة، ومراجعة ووضع الحوافز للاستثمار في الزراعة ودعم الصادرات الزراعية.

٧) ان بناء بيئة جيّدة أمر ضروري لتحقيق إنتاجية عالية في الاقتصاد السوداني، والذي سيؤدي لمشاركة عالية للقوى العاملة ومعدل توظيف مرتفع، مما يعني تمكن الأفراد والأعمال من التطور والنمو. تطرح الرؤية عدداً من التشريعات والبرامج التي تهدف لبناء بيئة صحية، آمنة وجاذبة تهدف لإسعاد المواطنين

٨) تسهيل الإجراءات الجمركية، وتبني نظام إدارة المخاطر.لتسهيل عملية التبادل التجارى بين السودان ودول حوض النيل

٩) دعم الصادرات الزراعية، وربط حوافز التصدير بالقيم المضافة، وتفعيل برامج دعم الخدمات للتصدير.

١٠) يمكن استثمار الزراعة المروية لزيادة الإنتاج الزراعي، حيث يمتلك السودان مساحات زراعية شاسعة وموارد مائية وفيرة كما يمكن استثمار الزراعة المطرية الآلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير.

١١) يمكن الاستفادة من مزايا الاستثمار في السودان مثل ضعف التنافسية وقلة التكاليف.

١٢) هناك حاجة كبيرة لتطوير البنية التحتية في السودان، لتوفير فرصًا كبيرة للمستثمرين في مشاريع البناء والتشييد.

١٣) تسعى رؤية السودان 2030 لتهيئة بيئة مستدامة وجيّدة تضمن مستوى جودة حياة أفضل لكل السودانيين. طموحنا هو خلق بيئة عمل تستمد قوتها من التنوع وتتيح مجالًا لزيادة جودة الإنتاج والتنافسية، وتعزيز قطاعات الابتكار وريادة الأعمال.

ثانياً: التهديدات التي تعوق التنمية المستدامة والتبادل التجاري الزراعي بالسودان:

١. تتخصص السودان في عدد محدود من السلع والمنتجات الأولية الزراعية والاستخراجية، مما يجعلها معرضة للتقلبات الاقتصادية في أي وقت.

٢. يتأثر السودان بشدة بالآثار السلبية لتغير المناخ، ولا سيما في مجالات الزراعة والموارد المائية والصحة وظهرت بالفعل الآثار في ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار وزيادة تواتر الجفاف والفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر

٣. عدم ادارة الموارد الاقتصادية لدى السودان بالشكل الأمثل خاصة قلة الاهتمام بالمحاصيل النقدية التي تصدرها في صورتها الأولية.

٤. ضعف القدرة التنافسية للسلع السودانية، الأمر الذي ينعكس على حجم التبادل التجاري الزراعي السوداني.

٥. القصور في تطوير البنية التحتية والتباطئ في اقامة مشروعات ساهم في ضعف التنمية المستدامة بالسودان.

٦. النزاعات الداخلية والاستقرار السياسي لفترة طويلة، والحروب الأهلية طويلة الأمد بالسودان.

٧. أدى انفصال جنوب السودان في عام 2011 إلى فقدان إيرادات النفط التي كانت تشكل أكثر من نصف إيرادات الحكومة السودانية و95٪ من صادراتها. هذا أثر على النمو الاقتصادي وأدى إلى تضخم أسعار المستهلكين.

٨. ادى انفصال جنوب السودان عن السودان، الى فقد ما يقرب من 25% من إجمالي مساحة أراضية، (نحو 619.75 ألف كم^{٢})، بما في ذلك 68% من مناطق الغابات والأراضي الحرجية، و47% من الأراضي المحجوزة للحياة البرية والمناطق المحمية، كما تبين زيادة نسبة الأراضي المصنفة على أنها أراضي قاحلة نحو (65%-90%)،

٩. أدت النزاعات الداخلية إلى نزوح كبير للسكان ووجود عدد كبير من اللاجئين والنازحين داخليًا.

١٠. تهديد الجوع يهدد ما يقرب من 18 مليون شخص في السودان، مما يشكل نسبة كبيرة من سكان البلاد.

١١. الآثار الاجتماعية والاقتصادية مثل انعدام الأمن الغذائي والاضطرابات الاجتماعية والهجرة الداخلية

١٢. زيادة تكرار موجات الجفاف وفترات القحط الطويلة حيث يوجد تهديد واضح للإنتاج الزراعي والحيواني نتيجة ان شمال السودان شهد أكثر الأعوام جفافا عام 2022 منذ عام 1972، والذي ينتج عنه انبعاثات الغازات الدفيئة (غاز ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان) المسببة لتغير المناخ بسبب حرق الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والغاز) للحصول على الطاقة وانخفاض بنحو 40% في المتوسط من حصاد المحاصيل، كما يتوقع انخفاض أكبر بنحو 70% بحلول عام 2050.

التوصيات

١) العمل على دعم العلاقات والتوصل إلى سبل التعاون مع مصر باعتبارها دولة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لسودان، من خلال المشروعات التنموية بين البلدين.

٢) ضرورة نقل الخبرات المصرية إلى دولة السودان، كمثال (المعاملات المصرفية – الرسوم جمركية) حيث ان السودان يعتبر منفذ هام للصادرات المصرية لأسواق القارة الأفريقية.

٣) إقامة معارض دائمة لبيع وتسويق المنتجات السودانية بمصر، لفتح أسواق جديدة أمام المنتج السوداني، والتي تمثل محوراً هاماً لنفاذ الصادرات السودانية إلى أسواق مصر.

٤) تعزيز البنية التحتيه المشتركة عن طريق تطوير شبكة النقل من خلال تحسين الطرق البرية، تعزيز السكك الحديد وزياده الموانئ فى البحر الاحمر لتعزيز التجارة بين البدين، وتحسين الخدمات اللوجستية مثل توفير مراكز تجميع وصرف للبضائع وزياده قدرة النقل عبر الحدود لتسهيل التجارة

٥) ضرورة الاستفاده من الموارد الزراعية عن طريق التعاون فى مجالات مثل الزراعة المروية وزراعة المحاصيل البينية بالاضافة الى تبادل التقنيات الزراعية الحديثة

٦) يجب من كلا الطرفين تقليل الحواجز الجمركيه والضرائب وتوحيد اجرائتها لتسهيلحركة البضائع بين مصر والسودان.

٧) تعزيز التعاون فى اطار اتفاقيات التجارة الحرة مثل اتفاقية الكوميسا (والتى تضم كلا من مصر والسودان) لتسهيل التبادل التجارى وتقليل القيود الجمركية

٨) إنشاء مناطق حرة على الحدود او مناطق صناعية مشتركة لتعزيز الإنتاج والتصدير المشترك وتحفيز استثمارات القطاع الخاص فى كلا البلدين.

المراجع

اولاً: باللغة العربية

اشتون، كريس (2021) تقييم الأداء الإستراتيجي المعرفة والأصول الفكرية، مركز الخبرات المهنية، القاهرة،ص 123-245.

الأرقام القياسية للصادرات (2020) قسم الأرقام القياسية، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق.

الحسن، عبد الرحمن محمد (2012) مؤشرات التنمية الاقتصادية فى السودان، مجلة الأداء الجزائرية، العدد2.

الدراجى، سعيد غنى نورى (2022) التنمية المستدامة، https://www.researchgate.net/publication/365538599

الزغبي، حسن علي (2001) نظم المعلومات "مدخل استراتيجي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 345-544.

الزبير، محمد الفاتح ابراهيم ونور، حسن بشير محمد (2011) الهياكل ومؤسسات الاقتصادية وسياسات التنظيم والتنافسية وأثرها على النشاط الاقتصادى فى السودان بالتركيز على الصادرات الزراعية فى السودان، رسالة دكتوراة، جامعة النيلين، الخرطوم، ص 133:130.

النشاوى، حسن (2018) القدرة التنافسية لأهم الحاصلات الزراعية التصديرية المصرية في السوق الإفريقي، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، ، ص 298-100.

التطاوي، نشوى واخرون(2022) مؤشرات التبعية الاقتصادية والغذائية لأهم محاصيل الحبوب في مصر، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد 43، العدد 1، ص 256-136-.

توتو، فيصل محمد عبد البارئ (2021) التنمية المستدامة في السودان، مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث، العدده، ص10.

حكيمة، لحمر ورضا، يونس (2015) تحليل تنافسية المنتجات السلعية العربية في الأسواق الدولية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4، العدد 3.

خليل، نبيل مرسى(1994) التخطيط الاستراتيجي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 125-248

دخري، محمد آدم بخيت (2008) حسن عثمان محمد شندي: معوقات التنمية المستدامة فى السودان، رسالة دكتوراه، جامعة ام درمان الاسلامية، كلية الدراسات العليا.

ريحان، محمد وأخرون(2021) القدرة التنافسية لمحاصيل الموالح المصرية في السوق الصيني، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، مجلد 12، العدد 7، ص 593-587

سليمان، ريهام محمد (2022) رؤية تحليلية لأهم اتفاقيات التبادل التجاري الزراعي بين مصر وأهم دول حوض النيل، رسالة دكتوراه غير منشورة، كليه الزراعة، جامعة عين شمس ص 24:21.

سليمان، سرحان وسليمان، مديحة (2018) المؤشرات الاقتصادية والقدرة التنافسية التسويقية لأهم الصادرات الزراعية المصرية إلى السوق السعودي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد 28، العدد1، ص 113-18

سليمان، سرحان وآخرون(2016) التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية الغذائية العربية ومؤشرات كفاءتها، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد 26، العدد 3، ص 265-101.

عبد الحكيم، أحمد وآخرون (2017) القدرة التنافسية لصادرات البطاطس المصرية في الأسواق الخارجية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 27.

عنانى، دينا فاروق وسليمان، ريهام محمد (2022) تصنيف اهم مؤشرات قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية، المجله الدولية للبحث العلمى والتنميه المستدامة، المجلده، العدد2 ، ص135

غلاب، ياسر محمود (2014) تحليل أداء حركة التجارة الخارجية الإفريقية بالتطبيق على مصر وكينيا وإفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2001حتى 2014، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 16.

فتح الله، محمود رضا (2022) دراسة قياسية للواردات في مصر، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

قاسم، صفية وبورفاق، لندة (2019) قياس مؤشرات تنويع الصادرات في الدول العربية (2008-2017)، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم التجارية، الجزائر.

مصطفى، جيهان (2021) أثر التنمية الزراعية على الميزان التجاري المصري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ص 214-48.

يوسف، شيماء(2016) دراسة تحليلية لأهم المتغيرات الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة سوهاج، ص 503-46

ثانياً: باللغة الانجليزية

Hirschman, A. O. 1964. The paternity of an index. Am. Econ. Rev., 54(5): 761–762.

Finger, J. M. and Kreinin, M. E. 1979. A measure of export similarity and its possible uses. Econ. J., 89(356):905–912.

Görener, A., Toker, K. and Uçkun, N. 2012. Application of combined SWOT and AHP: A case study for a manufacturing firm. Procedia Soc. Behav. Sci., 58:1525–1534.

ABSTRACT

This study aimed at: studying the indicators of sustainable economic development in the State of Sudan, as well as measuring the competitiveness indicators of agricultural trade exchange between Sudan and the most important trade partners in the Nile Basin countries, in addition to analyzing the most important strengths, weaknesses, opportunities and possibilities available, which increase the opportunities for agricultural trade exchange between Egypt and Sudan, and to achieve these goals. The study relied on descriptive and quantitative methods in the analysis, presentation of data, and drawing conclusions, which are useful in addressing the problem of the study, which is to measure sustainable development indicators through time series analysis, in addition to measuring the efficiency of Sudan's agricultural foreign trade, using some competitiveness indicators, as well as analyzing the SWOT Model (The most important strengths, weaknesses, opportunities and threats). Then try to invest the results of those estimates, and employ them to achieve sustainable development, and maximize the volume of Sudan's total agricultural trade exchange. The most important results were as follows:

1. The average national income was about 59.32 billion dollars, and it was found that the gross national income of Sudan decreased by about 2.87 billion dollars. While the average per capita income was estimated at about $ 1538, and it was found that it decreased by about $ 110 million during the period (2010-2022).

2. The average GDP was about $ 65.68 billion, and it was shown to decrease by about $ 3.54 billion for the same period, while the average per capita was estimated at about $ 1707, and it was shown to decrease by about $ 130 annually.

3. Egypt is considered one of the most important trade partners within the Nile Basin Agreement, where Sudan's agricultural exports to Egypt were estimated at $ 416.75 million, representing about 18.59% of Sudan's total agricultural exports to the world, followed by Ethiopia with about $ 6.45 million, representing about 0.29% of Sudan's total agricultural exports to the world for the same period.

4. The cotton crop is the largest Sudanese agricultural export to Egypt, as the value of its exports was estimated at about $ 100.88 million for the average period (2021-2023), representing about 26.46% of the total Sudanese agricultural exports to Egypt for the same period, followed by sesame seeds and soybeans with a value of about 70.14, $ 3.38 million, estimated at 14.47%, 0.88% of the total Sudanese agricultural exports to Egypt for the average period (2021-2023).

Keywords: Nile Basin Countries, Sudan, Sustainable Development, Competitiveness, SWOT.